Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 1, February 2026

مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري

1805م – 2016م

*The Principle of State Guarantee of the Right to Education in Egypt during the Alawite and Republican Eras (1805–2016)**

د. ماجد هاشم كيلاني: دكتور في القانون الخاص – شعبة فلسفة القانون وتاريخه، مصر.

Dr. Maged hashem kelany: *PhD in Private Law – Department of Philosophy and History of Law, Egypt.*

Email: magedhashemkelan4law@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-5210-1923

DOI: https://doi.org/10.56989/jt4pky05

* Receiving date: 03-01-2026.
* Accepting date: 23-01-2026.
* Publishing date: 15-02-2026.

Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 1, February 2026

الملخص:

يتناول هذا البحث تطور مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال الفترة الممتدة من عام 1805م حتى عام 2016م عبر مرحلتين تاريخيتين أساسيتين: العصر العلوي والعصر الجمهوري، ويهدف إلى تحليل مدى التزام الدولة بتوفير التعليم كحق أساسي للمواطنين، واستكشاف التحولات التي طرأت على السياسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في العصر العلوي، بدأ الاهتمام بالتعليم في إطار مشروع تحديث الدولة، حيث اتخذ التعليم طابعًا نخبويًا في بداياته، ثم تطور تدريجيًا ليشمل شرائح أوسع من المجتمع، وإن ظل محدودًا نسبيًا من حيث الانتشار والإتاحة. أما في العصر الجمهوري، فقد شهد التعليم توسعًا ملحوظًا خاصة مع إقرار مجانية التعليم وتأكيد الدولة على مسؤوليته كحق دستوري مما أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم رغم التحديات المتعلقة بالجودة والكفاءة؛ ويعقد البحث مقارنة بين المرحلتين موضحًا أوجه الاستمرارية والتغير في فلسفة الدولة تجاه التعليم، حيث يتبين أن الدولة انتقلت من دور الراعي المحدود إلى الضامن الشامل مع استمرار بعض الإشكاليات مثل التفاوت في جودة التعليم، ويخلص البحث إلى أن كفالة الدولة للحق في التعليم في مصر شهدت تطورًا ملحوظًا من حيث الإطار التشريعي والانتشار، إلا أن تحقيق العدالة التعليمية الكاملة لا يزال يتطلب مزيدًا من الإصلاحات.

الكلمات المفتاحية: الحق في التعليم، كفالة الدولة، العصر العلوي، العصر الجمهوري، السياسات التعليمية، التشريع التعليمي، التطور التاريخي، العدالة التعليمية، إصلاح التعليم

Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 1, February 2026

Abstract:

This study examines the evolution of the principle of the Egyptian state's guarantee of the right to education from 1805 to 2016, focusing on two major historical periods: the Alawite era and the Republican era. The research aims to analyze the extent to which the state committed to providing education as a fundamental right and to explore the transformations in educational policies in relation to political, economic, and social changes. During the Alawite era, education emerged as part of a broader state modernization project. Initially, it was limited and elitist, serving specific administrative and military needs. Over time, it expanded gradually but remained relatively restricted in access and scope. In contrast, the Republican era witnessed significant expansion in education, particularly with the adoption of free education policies and constitutional recognition of education as a basic right. This led to increased enrollment rates, although challenges related to quality and efficiency persisted. The study also provides a comparative analysis between the two periods, highlighting both continuity and change in the state's educational philosophy. It demonstrates a shift from a limited patronage role to a broader guarantee of educational rights, while noting ongoing structural issues such as inequality in educational quality. The study concludes that although the Egyptian state's guarantee of the right to education has significantly evolved in terms of legal framework and accessibility, achieving full educational equity still requires further reforms and policy improvements.

Keywords: Right to education, state guarantee, Alawite era, republican era, educational policy, education legislation, historical development, educational equity, education reform

المقدمة:

يُعد الحق في التعليم من أهم حقوق الإنسان الأساسية التي تلتزم الدول بكفالتها لمواطنيها لما له من دور محوري في تحقيق التنمية الشاملة، وقد أصبح التعليم في العصر الحديث مقياساً يُقاس به مدى تقدم الدول، ومدى تحقيقها لمفاهيم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، فلا يمثل التعليم وسيلة لاكتساب المعرفة فحسب، بل يُعد أيضا أداة لبناء الإنسان وتنمية قدراته، كما يعد ركيزة أساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل الدولة.

وقد شهدت مصر تطورات كبيرة في مجال التعليم منذ بداية القرن التاسع عشر حيث ارتبط التعليم بمشروع بناء الدولة الحديثة بعد أن وضع " محمد علي باشا " الأساس الأول لتكوين مؤسسات تعليمية تخدم مشاريع الدولة المصرية الحديثة، ثم أصبح لاحقا – خلال العصر الجمهوري – حقاً دستورياً مكفولاً للجميع، حيث صار التعليم أكثر تنظيماً وأوسع انتشاراً، وذلك بعد أن تحول تدريجياً من كونه امتيازاً لفئات محدودة إلى حق مكفول دستورياً لجميع المواطنين دون تمييز، فضلا عن تبني الدولة المصرية مجموعة سياسات تهدف إلى ترسيخ مبادئ تعليمية هامة من أبرزها مبادئ "**إلزامية التعليم الأساسي**" و"**مجانية التعليم**" و"**التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية**".

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل حول مدى التزام الدولة المصرية بكفالة الحق في التعليم عبر الفترات التاريخية المختلفة، وما إذا كان هذا الالتزام قد تحقق فعليًا على أرض الواقع أم ظل في إطار النصوص القانونية والسياسات المعلنة فقط؟

تندرج تحت المشكلة مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

- كيف تطور مفهوم كفالة الدولة للحق في التعليم في مصر؟
- ما أوجه الاختلاف بين العصر العلوي والجمهوري في هذا المجال؟
- إلى أي مدى نجحت الدولة المصرية في تحقيق العدالة التعليمية؟

أهم فرضيات البحث:

1. هناك تطور تدريجي في التزام الدولة المصرية بكفالة الحق في التعليم .
2. العصر الجمهوري أكثر تقدمًا في إتاحة التعليم مقارنة بالعصر العلوي .
3. لا يزال هناك فجوة بين الإطار القانوني والتطبيق الفعلي للحق في التعليم .

أهداف البحث:

- تحليل تطور كفالة الدولة للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري.
- مقارنة السياسات التعليمية بين العصرين العلوي والجمهوري.
- تقييم مدى تحقق هذا الحق فعليًا.

مناهج البحث:

- **المنهج التاريخي:** لدراسة تطور التعليم عبر العصرين العلوي والجمهوري.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** لتحليل السياسات التعليمية والنصوص القانونية .
- **المنهج المقارن:** لمقارنة العصر العلوي بالعصر الجمهوري من حيث كفالة الحق في التعليم.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول أحد الحقوق الأساسية للإنسان وهو الحق في التعليم، ويحاول البحث أن يساهم في فهم تطور دور الدولة المصرية في المجال التعليمي خلال العصرين العلوي والجمهوري بغية إفادة صانعي السياسات والباحثين في تطوير نظم تعليمية أكثر كفاءة وعدالة.

هيكل البحث:

- المبحث الأول: مبدأ كفالة الدولة للحق في التعليم خلال العصر العلوي (1805م – 1952م).
- المبحث الثاني: مبدأ كفالة الدولة للحق في التعليم خلال العصر الجمهوري (1952م – 2016م).
- المبحث الثالث: أوجه الشبه والاختلاف في مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري (1805م – 2016م).
- الخاتمة

Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 1, February 2026

المبحث الأول: مبدأ كفالة الدولة للحق في التعليم خلال العصر العلوي (1805م – 1952م)

ظل التعليم سبيلاً لشغل المناصب العامة والترقي فيها في عصر "محمد علي باشا" وأسرته من بعده[1]، وبجانب المنشورات الإدارية أكدت تعاليم الأديان الإبراهيمية الثلاثة (اليهودية – المسيحية – الإسلام) وجوب حرص شاغل المنصب الإداري العام على تلقى العلوم وتدريسها للآخرين[2]؛ وقد حرص "محمد علي باشا" على تطوير النظم التعليمية المصرية، وإنشاء نظم تعليمية أخرى أكثر حداثة وفاعلية، وقد رفض هو نفسه أميته حيث كان لا يجيد لا القراءة ولا الكتابة، وتعلم القراءة والكتابة وهو في الخامسة والأربعين من عمره[3]، **ومن الشواهد العملية** التي تؤكد حرص "محمد علي باشا" على استيفاء شرط التعليم قبل التوظيف أو الترقي إرساله خطاباً في عام 1835 م إلى جميع مديري المديريات يطلب بيان تفصيلي بعدد النظار الذين يعرفون القراءة والكتابة وعدد الأميين منهم تمهيداً لفصل الأميين من الخدمة [4]؛ كما أرسل أيضاً رسالة إلى " نجيب أغا " في ٢٩ ذى القعدة ١٢٩٨هـ/١٨٣٣ م بها تأنيب لتعيين الأخير كتبة جدد لا يجيدون القراءة والكتابة وأمره بعزلهم فور علمه بالخطاب المرسل إليه، واستيفاء ما قبضوه من رواتب ومستحقات مالية[5]، أيضاً استأذن " إبراهيم باشا " – ابن "محمد علي باشا" – والده في ترقية بعض العسكر وبعض الموظفين العسكريين فوافق والده شريطة تعلمهم القراءة والكتابة[6]، وكحد أدنى وجب على الحرفيين والفنيين والسُعاة الإلمام

---

[1] إبراهيم، ناصر أحمد (2011). فصول من التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة. القاهرة: مكتبة النصر للنشر والتوزيع، ص192؛ أبو زيد، أحمد وآخرون (1999). حكمة المصريين (تحرير: محمد السيد سعيد). القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد 4، ص231؛ إحسان أوغلي، أكمل الدين (د.ت). الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي، ص30؛ أبو الفضل، محمد عبد الفتاح (1999). الصحوة المصرية في عهد محمد علي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص142؛ الرافعي، عبد الرحمن (1989). عصر محمد علي (ط5). القاهرة: دار المعارف، ص521؛ قطب، اعتماد محمد (1973). تطور البيروقراطية في مصر. مجلة المال والتجارة، 5(52)، ص39؛ شلبي، حلمي أحمد (1989). تاريخ المصريين: الموظفون في عصر محمد علي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص93.

[2] القاضي، فؤاد محمد (1981). القيم الدينية في الوظيفة العامة. مجلة المدير العربي، ع 75، يوليو، ص61؛ مندل، م.ج، وجوردان، و.أ (2008). قيم الموظفين في مجتمع متغير. في بحوث ندوات وملتقيات التأديب في الوظيفة العامة: الإجراءات القانونية والإدارية لانضباط وتأديب الموظفين. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ص404.

[3] الزيدي، مفيد (2003). موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني. سلطنة عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص188؛ لوقا، أنور (1991). إدريس أفندي في مصر: مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسي بريس دافين في مصر (1807–1879م). القاهرة: دار كتاب اليوم، عدد 323، ص77؛ أبو الفضل، مصدر سابق، ص79؛ غربال، محمد شفيق (2014). محمد علي الكبير. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص45 وما بعدها.

[4] شلبي، مصدر سابق، ص45.

[5] المصدر السابق، ص68.

[6] مفيد الزيدي – موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني – ص184وما بعد ها

بالقراءة والكتابة في عصر " محمد على باشا "[7]، وقد أكد ذلك الأمر الصادر من "محمد علي باشا" في 5 شعبان 1247 هـ/11 ديسمبر 1830 م إلى " حبيب أفندي " ومفاده: **"السعاة الذين يعينون يلزم أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة،...ويلزم تعليمهم الأرقام الحسابية.."**[8]

وفُرض الالتزام نفسه على أرباب الصناعات العاملين بالمصانع والإدارات الحكومية بجانب إلمامهم بخبرات صناعاتهم، فقد نص البند الثالث والعشرون من الفصل الثاني (في بيان الإجراءات العملية) من قانون السياستنامة الصادر في ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ/يوليه سنة ١٨٣٧م على أن: **"ينبغي أن يكون القبانيون المستخدمون بالمصالح الأميرية ذوى علم وذوي خبرة بصناعتهم.."**[9].

وبالنسبة للأفندية العاملين بمخازن الدولة نص البند الثاني والعشرون من الفصل الثاني (في بيان الإجراءات العملية) من قانون السياستنامة الصادر في ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ/يوليه سنة ١٨٣٧م على أن: **"ينبغي أن يكون جميع أمناء المخازن) المخزنجية (بالمصالح الأميرية رجالاً مضمونين ملمين بالقراءة والكتابة ذوى فهم، عارفين بما أودع أيديهم من الأصناف"**[10].

أيضاً كان من أهم شروط عضوية مجلس شورى النواب أو مجالس المديريات أو المجالس المركزية – في عصر "محمد علي باشا" وأسرته من بعده – أن يكون العضو مُلماً بالقراءة والكتابة كحد أدنى[11]، **ومن مظاهر اهتمام "محمد علي باشا" بالتعليم:**[12]

---

[7] هريدي، صلاح أحمد (1985). الحرف والصناعات في عهد محمد علي. الإسكندرية: دار المعارف، ص182؛ شلبي، حلمي أحمد (د.ت). تاريخ المصريين: الموظفون في عصر محمد علي، ص26.

[8] شاكر، عبد الوهاب (2013). تاريخ البريد في مصر. مكتبة الإسكندرية، سلسلة ذاكرة مصر المعاصرة، ص32.

[9] صبحي، محمد خليل (1939). تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان "محمد علي باشا" (ج 5: اللوائح والدساتير والقوانين النظامية وقوانين الانتخاب واللوائح الداخلية وتعديلاتها). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص63.

[10] المرجع السابق، ص63.

[11] حسن، أحمد إبراهيم، وحسين، فايز محمد (2010). أصول تاريخ القانون في مصر في العصرين الإسلامي والحديث. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ص158؛ ص174؛ ص186؛ شلبي، حلمي أحمد (د.ت). تاريخ المصريين: الموظفون في عصر محمد علي، ص93؛ الرافعي، مصدر سابق، ص85.

[12] الأصمعي، محمد عبد الجواد (1924). قلعة محمد علي لا قلعة نابليون: بحث تاريخي أثري. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص29؛ الرافعي، مصدر سابق، ص12؛ الشيال، جمال الدين (1951). تاريخ الترجمة والحركة الحديثة في عصر محمد علي (رسالة ماجستير). القاهرة: دار الفكر العربي، ص10؛ عبد الكريم، أحمد عزت (1938). تاريخ التعليم في عصر محمد علي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ص28؛ ص35؛ الرافعي، مصدر سابق، ص206؛ لوقا، أنور (د.ت). إدريس أفندي في مصر، ص92؛ الأيوبي، إلياس (2013). تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا. القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، ص33؛ ص186؛ عبد الفتاح، عصام (2014). حكاية رجل سبق عصره: أيام محمد علي. القاهرة: الشريف ماس للنشر والتوزيع، ص73؛ سينويه، جيلبرت (2012). الفرعون الأخير محمد علي (1770–1849) (ترجمة: عبد السلام المودني). بيروت: منشورات الجمل، ص229؛ عماري، دليلة (2015).

Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 1, February 2026

أ- الاهتمام بطبع ونشر الكتب، حيث اهتم "محمد علي باشا" بنشر الكتب العلمية والثقافية، ولهذه الأغراض أسس أكثر من مطبعة من أشهرهم مطبعة بولاق التي أسسها في عام 1820 م، وأنشأ جريدة الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية للدولة) في عام 1828 م[13]، أيضاً أنشأ "محمد علي باشا" مستودع لبيع مطبوعات الحكومة في بيت المال القديم خلف المسجد الحسيني، وجاء من بعده الخديو " إسماعيل " فأضاف إلى ذلك المستودع الكثير من الكتب، ثم أطلق على ذلك المستودع كتبخانة الخديوية أو دار الكتب بعد افتتاحها في عام 1870 م، وذلك لخدمة الطلبة والباحثين ورجال القانون والقضاء والموظفين والعامة والخاصة[14].

ب- العمل على تعريب المناهج العلمية، حيث حرص "محمد علي باشا" على تشجيع حركات ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية، أيضاً صار لزاماً على الموظفين تعلم اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للدولة، فهي لغة الدواوين والمصالح الحكومية والمدارس والمعاهد والجامعات بجانب مجموعة لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية والتركية والإيطالية[15]، ومما يؤكد ذلك قول بعض العلماء عن

الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة الدكتور يحيى فارس، ص62؛ الرافعي، مصدر سابق،، ص397.

[13] الزيدي، مصدر سابق، ص189؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص205؛ عماري، دليلة (د.ت). الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا، ص63؛ الرافعي، مصدر سابق، ص467؛ ص485؛ صبحي، ص22.

[14] الرافعي، مصدر سابق، ص236؛ الإسكندري، عمر، وحسن، سليم (2014). تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر (مراجعة: أ.ج سفدج). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص239؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص335؛ حلمي، سهير (2003). أسرة محمد علي. القاهرة: مكتبة الأسرة، ص206؛ الأيوبي، إلياس (د.ت). تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، ص222؛ عبد الفتاح، ص55؛ ص205؛ يانج، جورج (1996). صفحات من تاريخ مصر (5): تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل (ط2، تعريب: علي أحمد شكري). القاهرة: مكتبة مدبولي، ص415.

[15] الشيال، ص12؛ أبو زيد، أحمد وآخرون (د.ت). حكمة المصريين، ص231؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص77؛ ص89؛ لوقا، أنور (د.ت). إدريس أفندي في مصر، ص62؛ الإسكندري، عمر، وحسن، سليم (د.ت). تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، ص158؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص83؛ ص175؛ ص345؛ حلمي، ص129؛ ص183؛ الرطيل، عماد عبد الرءوف (د.ت). الطب والعلاج في مصر العثمانية وعهد محمد علي. القاهرة: دار الجمهورية، ص94؛ دولينا، نينل الكسندروفنا (1999). الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية (ترجمة: أنور محمد إبراهيم). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص46؛ إبراهيم، مصدر سابق، ص243؛ الأيوبي، إلياس (د.ت). تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، ص142؛ ص172؛ هريدي، صلاح أحمد (د.ت). الحرف والصناعات في عهد محمد علي، ص145؛ الزيدي، مصدر سابق، ص191؛ طوسون، ص30؛ إحسان أوغلي، أكمل الدين (2011). الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي (ج 1، تعريب: صالح السعداوي). القاهرة: دار الشروق، ص27؛ ص30؛ ص42؛ ص79؛ الأصمعي، مرجع سابق، ص70؛ عماري، دليلة (د.ت). الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا، ص53؛ الأنصاري، ناصر (1990). تاريخ أنظمة الشرطة في مصر. القاهرة: دار الشروق، ص95؛ سليمان، محمود محمد (1996). الأجانب في مصر: دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي 1922-

"محمد علي" باشا: "**إن مصلح مصر (يقصدون محمد علي باشا) يعلم العلوم الحديثة باللغة العربية**[16]"

ج- تبني نظام البعثات العلمية، حيث عمل "محمد علي باشا" على استقدام كبار العلماء والمدرسين وأعضاء هيئة التدريس والحرفيين والصناع الأجانب من الخارج إلى مصر وتعيينهم في مناصب تدريسية لكي يتعلم المصريون منهم؛ كما كان يُرسل الطلبة والباحثين والموظفين في بعثات إلى دول أوروبية لكي يتقن المُبتعث أكثر من لغة ويرى ويتعلم سبل الإدارة الغربية الحديثة، كما كان من الممُكن أن يُعين المبتعث في منصب عام بعد عودته من البعثة وثبوت تفوقه العلمي هناك مثلما عُيّن " رفاعة الطهطاوي " مترجماً في مدرسة الطب المصرية بعد عودته من باريس وإتقانه اللغتين العربية والفرنسية[17]؛ أيضاً شمل نظام ابتعاث كبار الحرفيين حيث تم إرسال حرفيين مصريين للخارج للتعلم والتعليم الصناعي والمهني، وقد نهجت الأسرة العلوية نهج جدهم "محمد علي باشا" في نظام البعثات العلمية من بعده حيث كانت البعثات أحد شروط التعيين والترقي الإداري [18]، وبخاصة

1952. القاهرة: دار عين، ص247؛ ص291؛ الرافعي، مصدر سابق، ص217؛ بركات، مصطفى (2000). الألقاب والوظائف العثمانية. القاهرة: دار غريب، ص345؛ ص393؛ صبحي، ص8؛ ص498؛ ص512؛ شلبي، حلمي أحمد (د.ت). تاريخ المصريين: الموظفون في عصر محمد علي، ص26؛ ص61؛ ص63؛ مصر (1923). الأمر الملكي رقم 42 لسنة 1923 بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، الوقائع المصرية، العدد 42 غير اعتيادي، 30 إبريل.

[16] الشيال، مصدر سابق، ص6.

[17] الشيال، جمال الدين (2017). رفاعة الطهطاوي: زعيم النهضة الفكرية في عصر محمد علي. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي آي سي، ص25.

[18] مصطفى، نادية محمود (1996). العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي (ج 12). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص27؛ الشيال، ج ص12؛ ص18؛ فراج، فراج سيد محمد، وجمعة، حسين أنور (2010). ملامح البناء الاجتماعي في كل من تركيا ومصر (ورقة بحث، مؤتمر المظاهر الحضارية المشتركة بين تركيا والعرب، جامعة قناة السويس)، ص174؛ الإسكندري، عمر، وحسن، سليم (د.ت). تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، ص160؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص423؛ حلمي، ص100؛ الرطيل، مرجع سابق، ص72؛ الأيوبي، إلياس (1923). محمد علي: سيرته وأعماله وآثاره. القاهرة: دار الهلال، ص121؛ كورخان، كارولين جوتييه (2015). العلاقات المصرية الفرنسية في عهد محمد علي (ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب). القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص201؛ طوسون، ص6؛ حنا، نللي (2016). مصر العثمانية والتحولات العالمية 1500–1800 (ترجمة: مجدي جرجس). القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص135؛ ص156؛ حسين، خليفة (2017). معركة نفارين 1827 وانعكاساتها الدولية (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة)، ص75؛ الزيدي، مصدر سابق، ص187؛ الشيال، ص8؛ ص34؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص52؛ ص82؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص15؛ الرافعي، مصدر سابق، ص397؛ ص407؛ ص549؛ الرافعي، مصدر سابق، ص22؛ عبد الفتاح، ص75؛ أبو الفضل، مصدر سابق، ص143؛ غربال، مصدر سابق، ص54؛ عماري، دليلة (د.ت). الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا، ص63؛ بدوي، جمال (1999). محمد علي وأولاده. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص52؛ ص66.

الخديو " إسماعيل " الذي حرص على إرسال العديد من البعثات الأجنبية إلى أوروبا[19]، وقد ارتقى نظام الإدارة العامة في العصر الملكي – وبخاصة في عصري "محمد علي باشا" والخديو " إسماعيل" – بسبب اعتماده على متخرجين من مدارس وجامعات وبعثات، واستقدامه لكبار العلماء من الدول الأوروبية[20].

د– **الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس وتحسين مراكزهم المالية والأدبية**، حيث ظل العلماء يتمتعون بمكاناتهم العلمية والأدبية وألقابهم ونعوتهم الشرفية، وآرائهم المؤثرة في الشئون السياسية والمالية والإدارية والقضائية إجلالاً لمكاناتهم العلمية والفقهية[21]، ومما يؤكد ذلك الأمر قول "محمد علي باشا" عن العلماء: " **أبلغ أسيادنا العلماء أني مستعد دائماً لقبول نصائحهم، حتى ولو كانت زجراً**"[22].

أيضاً جاء في الفرمان الصادر من " إبراهيم باشا " بالعفو عن الأشخاص المحتمين بالجامع الأزهر ما مفاده: " **إن فرمان العفو ما صدر إلا امتثالاً لما رآه السادة العلماء الفضلاء**"[23].

أيضاً قال " رجب باشا " بعد تصالحه مع السناجق المماليك الذين تنازعوا معه: "**إني ما عفوت عن سناجق مصر، وما أتممّت الصلح معهم إلا إكراماً للعلماء ومشايخ العلم**"[24].

وقد استعان "محمد علي باشا" بآراء العلماء في الشئون السياسية والإدارية في الدولة، وأعفى أموالهم وأملاكهم وأموال وأملاك تابعيهم من دفع الكثير من الضرائب الأميرية المفروضة على كل

---

[19] الرافعي، مصدر سابق، ص10؛ ص208؛ الرطيل، مرجع سابق، ص73؛ الأيوبي، إلياس (د.ت). تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، ص17؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص256؛ بركات، مصطفى (د.ت). الألقاب والوظائف العثمانية، ص346.

[20] الرافعي، مصدر سابق، ص255؛ لوقا، أنور (د.ت). إدريس أفندي في مصر، ص25؛ صبري، محمد (1996). تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث (ط2). القاهرة: مكتبة مدبولي، ص54.

[21] ميخائيل، يواقيم (1899). تاريخ القانون في مصر. القاهرة: مطبعة مصر، ص75؛ إسماعيل، عبد الجواد صابر (1996). دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني (ط1). القاهرة: مكتبة وهبة، ص4؛ لوقا، أنور (د.ت). إدريس أفندي في مصر، ص25؛ صبري، محمد (د.ت). تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص35؛ عماري، دليلة (د.ت). الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا، ص43؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص544؛ الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن (1998). عجائب الآثار في التراجم والأخبار (ج 4، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص30؛ الرافعي، مصدر سابق، ص303؛ صبحي، ص23؛ أبو الفضل، مصدر سابق، ص36.

[22] الأيوبي، مصدر سابق، ص104.

[23] إسماعيل، عبد الجواد صابر (د.ت). دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني، ص17.

[24] المصدر السابق، ص17.

أطياف وطبقات الشعب المصري وقتئذ؛ كما أغدقهم بالهدايا والمكافئات، ومنحهم رواتب مترفعة أثناء الخدمة الإدارية، ومبالغ معاش شهرية بعد استقالتهم من الخدمة أو إحالتهم إلى المعاش[25].

هـ – الاهتمام بطلبة العلم والباحثين، ففي عصر "محمد علي باشا" وأسرته من بعده كان للطالب – مذكر كان أو مؤنث – ملبس وغذاء ومسكن بجانب تعليمه، مع صرف مكافئات وهدايا إذا أثبت جديته في التعليم، ثم تعيين في وظيفة حكومية في مجال تخصصه العلمي بعد تخرجه ليصبح أفندي من أبناء الباشا مرموقي السيرة بين الناس أو يصبح مُعيد يعين كمدرس للطلبة المستجدين إذا تفوق على أقرانه في الدراسة[26]؛ فعلى سبيل المثال كان راتب التلميذة المستجدة في الفرقة الثالثة 10 قروش بجانب وجبة غذائية ويزداد كلما انتقلت إلى صف دراسي أعلى ليصبح 35 قرش شهرياً في السنة الأخيرة من الدراسة[27]، كما مُنح المتفوقين من الطلبة جوائز نقدية تصل إلى 150 قرش وللطلبة المتوسطين 100 قرش وللطلبة المتأخرين 80 قرش بجانب مبلغ 330 قرش بدل كسوة إذا تعذر إحضار كساوى لهم[28]، أيضاً كفل الخديو " إسماعيل " للإناث المأكل والملبس أثناء تعلمهن بمدارس البنات الحكومية، وللذكور المأكل والمشرب والمسكن أثناء تواجدهم بالمدارس والمعاهد[29]، وأنيط بالمدرسين وأعضاء هيئة التدريس كتابة تقارير علمية عن الباحثين وطلبة العلم التابعين لهم[30]، أيضاً التزم حكام مصر في العصر الملكي بالحفاظ على صحة الطلبة والباحثين، وأمدوا المدارس والمعاهد والجامعات بالأطباء المهرة والمستشفيات، وتكفلوا بنفقات ولوازم علاج الطلبة[31]، وخلال العصرين الملكي والجمهوري أخذ النظام السياسي بمبدأي مجانية وإلزامية التعليم[32].

---

[25] أبو الفضل، مصدر سابق، ص43؛ سينويه، جيلبرت (د.ت). الفرعون الأخير محمد علي (1770–1849)، ص81.

[26] ميخائيل، يواقيم (1899). تاريخ القانون في مصر. القاهرة: مطبعة مصر، ص75؛ إسماعيل، عبد الجواد صابر (1996). دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني (ط1). القاهرة: مكتبة وهبة، ص4؛ لوقا، أنور (د.ت). إدريس أفندي في مصر، ص25؛ صبري، محمد (د.ت). تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص35؛ عماري، دليلة (د.ت). الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا، ص43؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص544؛ الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن (1998). عجائب الآثار في التراجم والأخبار (ج 4، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص30؛ الرافعي، مصدر سابق، ص303؛ صبحي، ص36.

[27] عبد الكريم، مصدر سابق، ص305.

[28] عبد الكريم، مصدر سابق، ص346؛ الأيوبي مصدر سابق، ص189.

[29] الرافعي، مصدر سابق، ص203، ص220.

[30] طوسون، ص12.

[31] الرطيل، مرجع سابق، ص74.

[32] فراج، فراج سيد محمد، وجمعة، حسين أنور (د.ت). ملامح البناء الاجتماعي في كل من تركيا ومصر، ص178؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص142؛ ص605؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص15؛ الرافعي، مصدر سابق، ص203؛ لوقا، أنور (د.ت). إدريس أفندي في مصر، ص25؛ الإسكندري، عمر، وحسن، سليم (د.ت).

Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 1, February 2026

و- إنشاء وتطوير المؤسسات التعليمية، ومن أهم المؤسسات التعليمية المدارس التي انقسمت إلى:[33]

 # مدارس دُنيا: حيث أنشأ "محمد علي باشا" مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية وعسكرية، كما أنشأ المدارس الفنية القائمة على دراسة مجالات زراعية وصناعية وتجارية[34]، وأبقى على الكتاتيب والمدارس الدينية حيث ظلت الكتاتيب والمساجد أماكن لتعليم العلوم الدينية والدنيوية النقلية والعقلية[35]، وظل الأزهر جامع وجامعة يتلقى فيها الطلبة العلوم من كل مكان في العالم[36]، ومما يؤكد ذلك رسالة الشيخ " إبراهيم المأموني " إلى السلطان " محمد الرابع " في عام 1074هـ/1663م، والتي جاء فيها: "**إن القاهرة في هذا العصر عامرة بالعلم والعلماء**"[37].

 # مدارس عُليا (جامعات): يدرس فيها الطالب بعد تخرجه من المدارس الدنيا والوسطى فهي أشبه بالجامعات في عصره مثل مدرسة الحقوق العليا ومدرستى الطب العليا (البشري) والطب البيطري، ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة المهندسخانة ومدرسة الموسيقى، ومدرسة الألسن التي تم إنشاءها في عام 1250هـ، وفي عام 1250هـ/1834 م أنشأ "محمد علي باشا" مدرسة " الإدارة الملكية " أو

تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، ص158؛ الرطيل، مرجع سابق، ص84؛ حسين، فايز محمد (2014). تاريخ القانون. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ص389؛ حسن، أحمد إبراهيم، وحسين، فايز محمد (د.ت). أصول تاريخ القانون في مصر في العصرين الإسلامي والحديث، ص163؛ الأيوبي، إلياس (د.ت). تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، ص186؛ سينويه، جيلبرت (د.ت). الفرعون الأخير محمد علي، ص230؛ صبحي، ص470؛ مصر (1961). القانون رقم 103 لسنة 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر، م 38؛ مصر (1923). الأمر الملكي رقم 42 لسنة 1923 بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، الوقائع المصرية، العدد 42 غير اعتيادي، 30 إبريل، م 19؛ مصر (1930). الأمر الملكي رقم 70 لسنة 1930 بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، الوقائع المصرية، العدد 98 غير اعتيادي، 23 أكتوبر، م 19.

[33] الأنصاري، ناصر (1993). المجمل في تاريخ مصر: النظم السياسية والإدارية (ط1). القاهرة: دار الشروق، ص228؛ الشيال، ص25؛ فراج، فراج سيد محمد، وجمعة، حسين أنور (د.ت). ملامح البناء الاجتماعي في كل من تركيا ومصر، ص174؛ حنا، نللي (د.ت). مصر العثمانية والتحولات العالمية 1500–1800، ص48؛ الشيال، ص25؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص28؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص99؛ ص398؛ شلبي، أحمد (د.ت). موسوعة النظم والحضارة الإسلامية (7). القاهرة: دار النهضة العربية، ص306؛ الرافعي، مصدر سابق، ص202؛ الإسكندري، عمر، وحسن، سليم (د.ت). تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، ص158؛ ص236؛ حلمي، ص99؛ ص200؛ عبد الفتاح، ص205؛ أبو الفضل، مصدر سابق، ص143.

[34] الشيال، مصدر سابق، ص23.

[35] صوفيا لين بول – حريم محمد علي باشا: رسائل من القاهرة (1842 – 1846 م) – ط1 – ترجمة ودراسة/عزة كرارة – مكتبة الإسكندرية – الإسكندرية – 1999 م – ص94وما بعدها

[36] حنا، نللي (د.ت). مصر العثمانية والتحولات العالمية 1500–1800، ص46؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص400؛ الرافعي، مصدر سابق، ص549.

[37] عبد الجواد صابر إسماعيل – دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني – ص17

"الإدارة المدنية" وهي أشبه بجامعة تقوم على تدريس العلوم الإدارية واللغات الأجنبية للموظفين لمدة تتراوح بين خمس وست سنوات، وبعدها يتخرج الطالب ليُعين في إحدى مصالح ومديريات الدولة، وقد ساهمت كل هذه المدارس في تخريج موظفين على قد عالي جداً من الثقافة والعلم [38]، أيضاً أنشأ " محمد علي باشا" المدارس الحربية للمشاة والفرسان والمدفعية وأركان الحرب والبحرية، ولتمويل الجيش المصري بالمؤن والأموال والموارد البشرية أنشأ – بجانب المدارس الحربية – مجموعة من المعسكرات والمستشفيات والمصانع والمعاهد العسكرية، كما أنشأ من بعده الخديو "إسماعيل" مجموعة مدارس حربية وعسكرية[39]، وقد تحولت المدارس العليا إلى جامعات خلال عهد أسرة "محمد علي باشا" ومن أبرزهم الملك " فؤاد " الذي أنشأ أربع كليات هي الطب والعلوم والقانون والآداب[40].

وبعد الاحتلال البريطاني لمصر نشأت المدارس الابتدائية الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والإيطالية واليونانية والألمانية والنساوية، كما أنشأ الأجانب مجموعة مدارس فنية بالإسكندرية مثل المدرسة التجارية ومدرسة البنات اليتيمات في عام 1906 م، ومدرسة تعليم الحياكة في عام 1933 م، بجانب مدارس مسيحية حملت أسماء مثل "الفرير" و"الراهبات " و"الآباء" في أكثر من مكان[41].

 # جهات تثقيف وتدريب: ومن أهم هذه الجهات **المكتبات العامة والخاصة** التي ظلت موجودة في مصر لتثقيف الشعب بوجه عام والموظفين بوجه خاص، **كما كانت المستشفيات (**أو المارستانات أو دور للطب**)** بمثابة مؤسسات تعليمية وتدريبية يتلقى فيها الأطباء والممرضين تعليمهم الفني والإداري، وتنوعت المستشفيات –خلال العصر الملكي– فكانت جسدية ونفسية وبشرية وبيطرية، وقد توسعت أسرة محمد علي باشا في بناء وترميم المستشفيات – وبخاصة في عصر إسماعيل باشا[42]، أيضاً أنشأ محمد علي باشا أكثر من مركز صحي من أهمهم مراكز الحجر الصحي في شبرا والجيزة

---

[38] الشيال، ص32؛ ص33؛ ص38؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص35؛ ص194؛ ص37؛ ص309؛ ص327؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص100؛ الزيدي، مصدر سابق، ص188؛ الشيال، ص38؛ حلمي، ص97؛ الأيوبي، إلياس (د.ت). محمد علي: سيرته وأعماله وآثاره، ص121؛ الأيوبي، إلياس (د.ت). تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، ص188؛ دولينا، نينل الكسندروفنا (د.ت). الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، ص111؛ طوسون، ص23؛ ص30؛ عبد الفتاح، ص54؛ الرافعي، مصدر سابق، ص411.

[39] الزيدي، مصدر سابق، ص184؛ الرافعي، مصدر سابق، ص125؛ ص321؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص95؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص100؛ المصري، أحمد محمد (1982). جوانب المشكلة الإدارية في مصر. مجلة إدارة الأعمال، 7(26)، ص19؛ الرافعي، مصدر سابق، ص182؛ ص189؛ طوسون، ص22؛ ص151؛ أبو الفضل، مصدر سابق، ص101؛ الأصمعي، مرجع سابق، ص69، ص79؛ سينويه، جيلبرت (د.ت). الفرعون الأخير محمد علي، ص223.

[40] حلمي، ص 307؛ سليمان، م ص 272؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص 15.

[41] سليمان، ص 206؛ ص 209؛ ص 219؛ ص 226؛ ص 228.

[42] لين بول، صوفيا (د.ت). حريم محمد علي باشا: رسائل من القاهرة (1842–1846)، ص100؛ ص106؛ الرافعي، مصدر سابق، ص27؛ عبد الكريم، مصدر سابق، ص271.

ودمياط، ومدرسة الطب الشرعي في أبي زعبل عام 1827 م بجانب مستشفى عمومي بالقاهرة لتدريب الأطباء والممرضين على مهام وإجراءات العزل[43]، وبعد رحيل "محمد علي باشا" أنشأ وجدّد أفراد أسراته **المجامع والجمعيات العلمية** التي قامت على تثقيف الموظفين علمياً وتدريبهم عملياً في مجال معين، وظلّت هذه الجهات فعّالة طوال العصر الملكي في مصر، فقد أعاد الخديو "سعيد الأول" افتتاح المجمع العلمي في عام 1859 م، وهو الهيئة العلمية التي أنشأها نابليون في مصر عام 1798 م، وظل ذلك المجمع قائماً حتى حمل اسم " مجلس المعارف المصري " في العصر الحديث، كما أسس الخديو "إسماعيل" جمعية المعارف في عام 1868 م لنشر العلوم والثقافة، و"الجمعية الجغرافية الخديوية" في عام 1875 م لنشر وتدوين الأبحاث الجغرافية وارتياد واكتشاف قارة إفريقيا، و"الجمعية الخيرية الإسلامية" بالإسكندرية في عام 1878 م لكفالة الفقراء والمحتاجين والأيتام وعمل استبيانات ودراسات ميدانية واجتماعية عنهم[44]، أيضاً أنشأ الملك "فؤاد" معهد الأحياء المائية ومعهد الصحراء في عام 1912 م، ثم جمعية الاقتصاد السياسي والجمعية السلطانية للاقتصاد والإحصاء والتشريع وجمعية مقاومة الحشرات والجمعية المصرية الملكية لعلم أوراق البردي في عام 1930 م و" المدرسة البحرية الفاروقية في عام 1925 م؛ كما أنشأ مجمع اللغة العربية بجانب مجموعة معاهد لتعليم الخط العربي في 1934 م وقام بتطوير ما أنشأه أجداده من مدارس وجمعيات[45].

المبحث الثاني: مبدأ كفالة الدولة للحق في التعليم خلال العصر الجمهوري (1952 م – 2016م)

يتناول هذا المبحث كفالة الدولة للحق في التعليم في مصر خلال العصر الجمهوري (1952–2014م) من خلال تحليل تطور السياسات التعليمية والتشريعات المنظمة لهذا الحق في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية، ويسعى إلى بيان مدى التزام الدولة بتوفير التعليم بوصفه حقًا دستوريًا لكل مواطن، ورصد الجهود المبذولة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، مع الوقوف على أبرز التحديات التي واجهت المنظومة التعليمية، ومدى تأثيرها على إتاحة التعليم وجودته عبر مختلف المراحل الزمنية.

[43] الزيدي، مفيد (د.ت). موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني، ص 187–وما بعدها؛ الإسكندري، عمر، وحسن، سليم (د.ت). تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، ص 158–وما بعدها.

[44] الرافعي، مصدر سابق، ص244؛ ص246؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص15؛ ص423؛ ص425؛ عبد الفتاح، ص204.

[45] حلمي، ص272؛ يانج، جورج (د.ت). صفحات من تاريخ مصر (5)، ص15؛ عبد الفتاح، ص177.

وقد أكدت الدساتير الجمهورية أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للدولة[46]، ونص قانون الأزهر على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في كافة المدارس والمعاهد والجامعات الأزهرية[47]، أيضاً أكد قانون الطفل المصري أن التعليم حق لجميع الأطفال بمدارس الدولة بالمجان[48]، وأكدت الدساتير أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة، وأن محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه[49]، **وقُسّم التعليم بوصفه حق دستوري وقانوني للمواطن إلى ثلاث مراحل هي:**[50]

* **مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي**، ويشمل حلقتين هما: **الحلقة الابتدائية** ومدتها خمس أو ست سنوات، **والحلقة الإعدادية** ومدتها 3 سنوات.

* **مرحلة التعليم الثانوي، ويشمل التعليم العام:** لإعداد الطلبة للحياة الجامعية العلمية والحياة الواقعية العملية مع ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية لديهم، **والتعليم الفني:** الذي يهدف إلى إعداد فنيين متخصصين في مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات، وتنمية الملكات الفنية للدارسين.

* **مرحلة التعليم الجامعي، ويشمل الجامعات العلمية، والعملية مع كفالة** حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

---

[46] مصر (1956). دستور الجمهورية المصرية، الوقائع المصرية، العدد 5 مكرر غير اعتيادي، 16 يناير، م 3؛ مصر (1964). دستور الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد 69 تابع أ، 24 مارس، م 5؛ مصر (1971). دستور جمهورية مصر العربية، م 2؛ مصر (1980). تعديل دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد 26 ق، 26 يونيو، م 2؛ مصر (2012). دستور جمهورية مصر العربية، م 2؛ م 60؛ م 219؛ مصر (2014). دستور جمهورية مصر العربية، م 2؛ م 24؛ مصر (2011). الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، م 2.

[47] المادة 37 من القانون **رقم 103 لسنة 1961 م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها**

[48] مصر (1996). قانون رقم 12 لسنة 1996 بإصدار قانون الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 13 تابع، 28 مارس، م 54؛ مصر (2008). تعديل قانون الطفل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر، 15 يونيو؛ والعدد 28، 10 يوليو.

[49] مصر (1956). دستور الجمهورية المصرية، الوقائع المصرية، العدد 5 مكرر غير اعتيادي، 16 يناير، م 50؛ مصر (1971). دستور جمهورية مصر العربية، م 20؛ م 21.

[50] مصر (1956). دستور الجمهورية المصرية، الوقائع المصرية، العدد 5 مكرر غير اعتيادي، 16 يناير، م 47؛ م 48؛ م 49؛ م 51؛ مصر (1964). دستور الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد 69 تابع أ، 24 مارس، م 35؛ م 38؛ م 39؛ مصر (1971). دستور جمهورية مصر العربية، م 18؛ م 49؛ مصر (1996). قانون رقم 12 لسنة 1996 بإصدار قانون الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 13 تابع، 28 مارس، م 59؛ م 61؛ م 62؛ مصر (2008). تعديل قانون الطفل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر، 15 يونيو؛ والعدد 28، 10 يوليو؛ مصر (2012). دستور جمهورية مصر العربية، م 58؛ م 59؛ مصر (2014). دستور جمهورية مصر العربية، م 19؛ م 20؛ م 21.

Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 1, February 2026

كما أكدت قوانين تنظيم الوظيفة العامة على وجوب إلمام الموظف بالقراءة والكتابة كحد أدنى لتعيينه في أدنى الدرجات الوظيفية[51]، وصار شغل وظيفة واحدة رهينة بمجموعة مؤهلات دراسية تتفق مع الوظيفة نوعاً ومستوى وفقا لما هو وارد ببيان كل مجموعة وظيفية[52]، حيث قُسّمت الوظائف بحسب المستوى التعليمي فكانت **الوظائف العليا** لشاغلي المؤهلات العليا (ليسانس أو بكالوريوس)، **والوظائف المتوسطة** للحاصلين على مؤهل علمي متوسط (خريجو المعاهد الصناعية والزراعية والتجارية)، **والوظائف المعاونة** للحاصلين على شهادات محو الأمية أو إتمام الابتدائية، مع تحسين المركز المالي لشاغلي الوظائف العليا بحسب أقدمياتهم وخبراتهم الإدارية [53]، مع جواز إيفاد الموظف لبعثات ومنح دراسية وتدريبية مع منحه أجازة دراسية[54] وحافز تميز علمي، وعلاوة تشجيعية للمؤهل العلمي الذي يحصل عليه الموظف أثناء الخدمة، ومنحه أجازة بأجر كامل عن أيام امتحاناته الفعلية وأجازة دراسية[55]، مع إمكان معادلة المؤهلات العلمية الأجنبية التي تمنحها المدارس والجامعات الأجنبية في الخارج يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية بموجب قرار من وزير التعليم العالي[56]، كما جاز أن ينص القانون على تلقي شاغل المنصب الإداري العام قدر من التعيين يسمح بشغله منصب معين، فعلي سبيل المثال: جاء من بين شروط تعيين موظفي هيئة الرقابة الإدارية الحصول

[51] الفقرة 9 من المادة رقم 20 من القانون رقم 61 لسنة 1971 م الصادر بشأن إصدار نظام العاملين بالقطاع العام، وفقرة 9 من المادة رقم 16 من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم 48 لسنة 1978 م

[52] مادة 3 من قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم 14 لسنة 1976 م بشأن تحديد وتعريف المجموعات النوعية التي تصنف فيها الوظائف وتحديد مطالب التأهيل اللازم لشغلها

[53]مصر (1976). قانون رقم 35 لسنة 1976 بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة، م 2؛ م 3؛ م 4؛ مصر (1972). قانون رقم 58 لسنة 1972 بشأن تسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية، م 1؛ م 2؛ م 3؛ م 4؛ م 5؛ مصر (1973). قانون رقم 85 لسنة 1973 بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام، م 1؛ م 2؛ م 3؛ مصر (1975). قانون رقم 11 لسنة 1975 بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام، م 2؛ م 3؛ م 23.

[54] مصر (1971). قانون رقم 61 لسنة 1971 بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام، م 29؛ مصر (1971). قانون رقم 58 لسنة 1971 بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة، م 32؛ مصر (1978). قانون رقم 48 لسنة 1978 بنظام العاملين بالقطاع العام، م 57؛ م 58؛ م 60؛ م 61.

[55] مصر (1964). قانون رقم 46 لسنة 1964 بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة، م 4/48؛ مصر (1978). قانون رقم 47 لسنة 1978 بشأن العاملين المدنيين بالدولة، م 3/52؛ مصر (1978). قانون رقم 48 لسنة 1978 بنظام العاملين بالقطاع العام، م 106؛ مصر (2016). قانون رقم 81 لسنة 2016 بإصدار قانون الخدمة المدنية، م 5/52.

[56] مصر (1964). قانون رقم 46 لسنة 1964 بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة، الجريدة الرسمية، 18 فبراير، م 11.

على مؤهل جامعي عال[57]، أيضاً وجب فيمن يعين عمدة أو شيخاً أن يجيد القراءة والكتابة [58]، كما وجب أن يكون عضو مجلس النواب حاصلاً على شهادة التعليم الأساسي كحد أدنى[59].

أيضاً وجدت **جهات التدريب الإداري** للموظفين مثل معهد الإدارة العامة الذي أُنشئ بموجب القانون رقم 657 لسنة 1954 م لدراسة وتدريس العلوم الإدارية، ضماناً لتدريب وتعليم وتثقيف وإعداد موظفين عموميين عملياً وعلمياً بما يضمن رقي مستوى الإدارة[60]، كما تكفل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بتقديم دورات علمية وعملية وإدارية للموظفين[61]، وبجانب التعليم الأساسي (الابتدائية – الإعدادية – الثانوية) والعالي (الليسانس والبكاليريوس) والأكاديمي (الماجستير والدكتوراه) والإداري (الدورات التدريبية) ظهر التعليم التقني (علوم الحاسب الآلي كأجهزة الحاسب الآلي والإنترنت والفاكس...إلخ) وكان للنوع الأخير دوره في الارتقاء بنظام الإدارة العامة المصري وزيادة فاعليته في مصر الجمهورية حيث انعكس تنوع سبل ووسائل ومؤسسات التعليم في الدولة بالإيجاب على نظام الإدارة العامة في مصر[62].

المبحث الثالث: أوجه الشبه والاختلاف في مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري 1805 م – 2016 م

يُعد مبدأ كفالة الدولة لحق التعليم من الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، وقد شهد هذا المبدأ تطورًا ملحوظًا في مصر عبر العصور المختلفة لاسيما خلال العصرين العلوي والجمهوري، وعلى الرغم من اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية بين العصرين، فإن الدولة المصرية سعت في كليهما إلى تنظيم العملية التعليمية وتوسيع نطاقها بما يخدم أهدافها. ومن ثم، يهدف هذا المبحث إلى إبراز أوجه الشبه والاختلاف في كفالة الدولة لحق التعليم، من خلال تحليل السياسات التعليمية، والتشريعات، ومدى إتاحة التعليم للمواطنين.

---

[57] فقرة ب من المادة رقم 10 من القانون رقم 54 لسنة 1964 م بشأن هيئة الرقابة الإدارية

[58] فقرة 4 من المادة رقم 3 من قانون رقم 58 لسنة 1978 م بشأن العمد والمشايخ، والصادر بتاريخ 1978/9/7م.

[59] المادة رقم 113 من دستور الصادر في عام 2012 م

[60] الطماوي، سليمان (1960). علم الإدارة العامة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 2(1)، ص102؛ العيسوي، هانم (2019). الإدارة التشاركية. الإسكندرية: مركز ليفانت، ص107؛ الشبكشي، صالح (1969). العلاقات الإنسانية في الإدارة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ص194؛ جرس، مجدي عزيز (1992). نظام ترتيب الوظائف. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص257؛ عبد اللطيف، محمد الطيب (1982). تطور مفهوم الوظيفة العامة. مجلة التنمية الإدارية، 4(15)، ص9؛ رسلان، أنور أحمد (2009). فلسفة الوظيفة العامة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص198؛ الرافعي، مصدر سابق، ص260.

[61] المواد أرقام 5، 6، 7 من القانون رقم 118 لسنة 1964 م بشأن إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

[62] مندل، ص208.

أولًا: أهم أوجه الشبه في مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري 1805 م – 2014 م

يلاحظ تشابه مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري في عدة جوانب من أهمها ما يلي:

1- تدخل الدولة في تنظيم التعليم، حيث اتسم كلا العصرين بتدخل واضح من الدولة المصرية في تنظيم العملية التعليمية، حيث اضطلعت الدولة بوضع السياسات العامة للتعليم، والإشراف على المؤسسات التعليمية، وتحديد المناهج الدراسية بما يتوافق مع أهدافها السياسية والاجتماعية.

2- اعتبار التعليم أداة لبناء الدولة، اعتبر التعليم في كلا العصرين وسيلة أساسية لإعداد الكوادر البشرية اللازمة لبناء مؤسسات الدولة، ففي العصر العلوي، ارتبط التعليم بإعداد جيش حديث وإدارة مركزية قوية، بينما في العصر الجمهوري اتسع دوره ليشمل التنمية الشاملة.

3- التوسع التدريجي في إتاحة التعليم، شهد العصران اتجاهًا نحو التوسع في نشر التعليم وإن اختلفت سرعته ونطاقه، حيث بدأت الدولة تدريجيًا في زيادة عدد المدارس وتوسيع قاعدة المستفيدين من العملية التعليمية.

4- **مركزية الإدارة التعليمية**، حيث غلب الطابع المركزي على إدارة التعليم في كلا العصرين عن طريق احتفاظ الدولة بالسلطة الأساسية في رسم السياسات التعليمية وتطبيقها، مع محدودية دور المبادرات الفردية أو الأهلية.

أولًا: أهم أوجه الاختلاف في مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري 1805 م – 2016 م

يلاحظ اختلاف مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم في العصر العلوي عن العصر الجمهوري في عدة جوانب من أهمها ما يلي:

1- طبيعة الالتزام بالحق في التعليم، في العصر العلوي، لم يكن التعليم حقًا عامًا مكفولًا لجميع أفراد المجتمع، بل كان مقصورًا على فئات معينة تخدم أهداف الدولة، وفي العصر الجمهوري تطور الأمر ليصبح التعليم حقًا دستوريًا تلتزم الدولة بكفالته لجميع المواطنين.

2- بالنسبة للإطار الدستوري والتشريعي للحق في التعليم، افتقر العصر العلوي إلى نصوص دستورية واضحة تكفل حق التعليم، في حين شهد العصر الجمهوري إدراج هذا الحق في الدساتير المتعاقبة، مع سنّ تشريعات تنظم مراحله وتؤكد مجانيته وإلزاميته في بعض المراحل.

3- مدى إتاحة التعليم، اتسم التعليم في العصر العلوي بالمحدودية والانتقائية، بينما شهد العصر الجمهوري توسعًا كبيرًا في إتاحة التعليم ليشمل مختلف فئات المجتمع مع زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات التعليمية.

4- فلسفة التعليم وأهدافه، ركز التعليم في العصر العلوي على خدمة أهداف الدولة العسكرية والإدارية، بينما اتجه في العصر الجمهوري نحو تحقيق أهداف أوسع، تشمل التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وبناء الوعي الوطني.

5- مجانية التعليم وإلزاميته، لم تُطبق مبادئ مجانية وإلزامية وعمومية التعليم بشكل واضح في العصر العلوي، بينما أصبح التعليم المجاني في العصر الجمهوري من المبادئ الأساسية التي تبنتها الدولة خاصة في مراحل التعليم الأساسي.

6- التحديات والإشكاليات، واجه التعليم في العصر العلوي تحديات تتعلق بمحدودية الموارد وضعف الانتشار، في حين واجه العصر الجمهوري تحديات من نوع آخر، مثل الكثافة الطلابية، وتفاوت جودة التعليم، والفجوة بين المخرجات وسوق العمل.

7- بالنسبة للأساليب التعليمية الحديثة والإلكترونية، شهد العصر الجمهوري خاصة في مراحله المتأخرة تطورًا ملحوظًا في تبني الأساليب التعليمية الحديثة وعلى رأسها التعليم الإلكتروني في إطار سعي الدولة إلى تطوير المنظومة التعليمية ومواكبة التقدم التكنولوجي؛ وقد تمثّل ذلك في إدخال الوسائط الرقمية، ومنصات التعلم عن بُعد، واستخدام الحاسوب والإنترنت كأدوات مساندة للعملية التعليمية، بما يسهم في تحسين جودة التعليم وتوسيع نطاق الاستفادة منه، وعلى خلاف ذلك، افتقر العصر العلوي بطبيعته التاريخية إلى مثل هذه الوسائل، حيث اعتمدت العملية التعليمية آنذاك على الأساليب التقليدية القائمة على التلقين المباشر داخل المؤسسات التعليمية المحدودة. ومن ثم، يُعد إدخال التعليم الإلكتروني في العصر الجمهوري تحولًا نوعيًا يعكس تطور دور الدولة في كفالة حق التعليم، ليس فقط من حيث الإتاحة، بل أيضًا من حيث الجودة والتنوع في أساليب التعلم.

يتضح من العرض السابق أن كفالة الدولة لحق التعليم في مصر شهدت تحولًا جوهريًا من نموذج انتقائي محدود في العصر العلوي إلى نموذج أوسع وأكثر شمولًا في العصر الجمهوري. ومع ذلك، استمر بعض السمات المشتركة، مثل مركزية الإدارة التعليمية ودور الدولة المحوري في توجيه التعليم. ويعكس هذا التطور تغيرًا في فلسفة الدولة ذاتها، وانتقالها من التركيز على بناء مؤسساتها الأساسية إلى السعي لتحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يعني أن مبدأ كفالة الدولة لحق التعليم في مصر لم يكن ثابتًا، بل مرّ بتطورات عميقة عبر الزمن، ففي حين وضع العصر العلوي الأسس الأولى لتنظيم التعليم، جاء العصر الجمهوري ليُرسّخ هذا الحق ويمنحه طابعًا

دستوريًا واجتماعيًا أوسع. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال هناك تحديات تستدعي مزيدًا من التطوير لضمان تحقيق تعليم عادل ومتكافئ يلبّي احتياجات المجتمع.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن الدولة المصرية قطعت شوطاً كبيراً في كفالة الحق في التعليم، حيث أولت الدولة المصرية اهتماماً متزايداً بالحق في التعليم عبر مراحلها التاريخية المختلفة، خاصة في العصر الجمهوري. وقد شهد العصر العلوي بدايات تأسيس التعليم الحديث بشكل محدود وموجه لخدمة الدولة، بينما اتسم العصر الجمهوري بتوسع كبير في إتاحة التعليم، وجعله مجانياً وإلزامياً في مراحل متعددة، مع زيادة عدد المؤسسات التعليمية وتنوعها بشكل ملحوظ.

ورغم هذا التطور الكمي الكبير، وما صاحبه من انتشار واسع للفرص التعليمية، تظل عملية تطوير المنظومة التعليمية المصرية ضرورة ملحة لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة من خلال استمرار الجهود الإصلاحية في تحسين الجودة ورفع كفاءة المخرجات التعليمية بما يضمن توفير تعليم عادل وشامل يواكب متطلبات العصر وتحديات المستقبل

النتائج:

- هناك تطور ملحوظ في دور الدولة من الرعاية المحدودة إلى الضمان الدستوري للحق في التعليم .
- إرساء الأسس الأولى للتعليم الحديث خلال العصر العلوي مع التركيز على خدمة مؤسسات الدولة.
- تطور البنية المؤسسية للتعليم في مصر عبر مختلف المراحل التاريخية بشكل مستمر ومنظم.
- هناك توسع كبير في إتاحة التعليم للجميع خلال العصر الجمهوري.
- تحقيق توسع كبير في انتشار المدارس والجامعات خلال العصر الجمهوري.
- تعزيز دور التعليم العالي والبحث العلمي خلال العصر الجمهوري من خلال التوسع في إنشاء الجامعات.
- تطبيق سياسات مجانية وإلزامية التعليم في مراحل تعليمية متعددة.
- تأثر النظام التعليمي بالتغيرات السياسية والاقتصادية عبر المراحل التاريخية.
- تنوع التخصصات والبرامج التعليمية بما يواكب احتياجات التنمية وسوق العمل في الدولة الحديثة.

التوصيات:

- تطوير المناهج التعليمية بما يتماشى مع متطلبات العصر وسوق العمل الحديث.
- الاهتمام برفع كفاءة المعلمين من خلال التدريب المستمر وتحسين أوضاعهم المهنية والمالية .

- تقليل الفجوة التعليمية بين الريف والحضر من خلال تحسين البنية التحتية التعليمية، وذلك لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع فئات المجتمع.
- زيادة الاستثمار في التعليم التكنولوجي والرقمي لدعم جودة العمليات التعليمية.
- تعزيز نظم الجودة والرقابة داخل المؤسسات التعليمية لضمان تحقيق مخرجات تعليمية فعالة.
- دعم الشراكة بين المؤسسات التعليمية وقطاعات العمل المختلفة لتعزيز ربط التعليم بسوق العمل.
- تشجيع الابتكار والبحث العلمي بين الطلاب في مختلف المراحل التعليمية.
- تطوير نظم التقييم والامتحانات بما يقيس الفهم والمهارات والمواهب والقدرات الشخصية وليس الحفظ والتلقين فقط.
- الاهتمام بالتعليم الفني والتقني ورفع مكانته داخل المجتمع.
- دعم برامج التدريب العملي والتطبيقي داخل المؤسسات التعليمية.
- تعزيز التعاون الدولي في مجالات التعليم المختلفة للاستفادة من الخبرات العالمية.

قائمة المصادر والمراجع:

الدساتير:

- مصر (1923). الأمر الملكي رقم 42 لسنة 1923 بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، الوقائع المصرية، العدد 42 غير اعتيادي، 30 إبريل.
- مصر (1930). الأمر الملكي رقم 70 لسنة 1930 بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، الوقائع المصرية، العدد 98 غير اعتيادي، 23 أكتوبر.
- مصر (1956). دستور الجمهورية المصرية، الوقائع المصرية، العدد 5 مكرر غير اعتيادي، 16 يناير.
- مصر (1964). دستور الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد 69 تابع أ، 24 مارس.
- مصر (1971). دستور جمهورية مصر العربية.
- مصر (1980). تعديل دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد 26 ق، 26 يونيو.
- مصر (2011). الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- مصر (2012). دستور جمهورية مصر العربية.

القوانين:

- مصر (1961). القانون رقم 103 لسنة 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.
- مصر (1964). القانون رقم 118 لسنة 1964 بشأن إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

- مصر (1964). القانون رقم 54 لسنة 1964 بشأن هيئة الرقابة الإدارية.
- مصر (1964). قانون رقم 46 لسنة 1964 بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة، الجريدة الرسمية، 18 فبراير.
- مصر (1971). القانون رقم 58 لسنة 1971 بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة.
- مصر (1971). القانون رقم 61 لسنة 1971 بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام.
- مصر (1972). القانون رقم 58 لسنة 1972 بشأن تسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية، 26 أكتوبر.
- مصر (1973). القانون رقم 85 لسنة 1973 بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام، 23 أغسطس.
- مصر (1975). القانون رقم 11 لسنة 1975 بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام، 10 مايو.
- مصر (1976). القانون رقم 35 لسنة 1976 بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة.
- مصر (1978). القانون رقم 47 لسنة 1978 بشأن العاملين المدنيين بالدولة.
- مصر (1978). القانون رقم 48 لسنة 1978 بنظام العاملين بالقطاع العام.
- مصر (1978). القانون رقم 58 لسنة 1978 بشأن العمد والمشايخ، 7 سبتمبر.
- مصر (1996). قانون رقم 12 لسنة 1996 بإصدار قانون الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 13 تابع، 28 مارس؛ مصر (2008). تعديل قانون الطفل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر، 15 يونيو؛ والعدد 28، 10 يوليو.
- مصر (2016). القانون رقم 81 لسنة 2016 بإصدار قانون الخدمة المدنية الجديد.

القرارات:

- مصر (1976). قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم 14 لسنة 1976 بشأن تحديد وتعريف المجموعات النوعية التي تصنف فيها الوظائف وتحديد مطالب التأهيل اللازم لشغلها.

المراجع:

- إبراهيم، ناصر أحمد (2011). فصول من التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة. القاهرة: مكتبة النصر.
- أبو الحسن، أحمد إبراهيم، وحسين، فايز محمد (2010). أصول تاريخ القانون في مصر في العصرين الإسلامي والحديث. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- أبو الفضل، محمد عبد الفتاح (1999). الصحوة المصرية في عهد محمد علي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- أبو زيد، أحمد، وآخرون (1999). حكمة المصريين (تحرير: محمد السيد سعيد). القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- إحسان أوغلي، أكمل الدين (2011). الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي (ج 1). القاهرة: دار الشروق.
- الإسكندري، عمر، وحسن، سليم (2014). تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر. القاهرة: مؤسسة هنداوي.
- إسماعيل، عبد الجواد صابر (1996). دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الأصمعي، محمد عبد الجواد (1924). قلعة محمد علي. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- الأنصاري، ناصر (1990). تاريخ أنظمة الشرطة في مصر. القاهرة: دار الشروق.
- الأنصاري، ناصر (1993). المجمل في تاريخ مصر. القاهرة: دار الشروق.
- الأيوبي، إلياس (1923). محمد علي: سيرته وأعماله وآثاره. القاهرة: دار الهلال.
- الأيوبي، إلياس (2013). تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا. القاهرة: مؤسسة هنداوي.
- بدوي، جمال (1999). محمد علي وأولاده. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- بركات، مصطفى (2000). الألقاب والوظائف العثمانية. القاهرة: دار غريب.
- الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن (1998). عجائب الآثار في التراجم والأخبار (ج 4). القاهرة: دار الكتب المصرية.
- جرس، مجدي عزيز (1992). نظام ترتيب الوظائف. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسين، خليفة (2017). معركة نفارين 1827 وانعكاساتها الدولية (رسالة ماجستير). جامعة محمد خيضر.
- حسين، فايز محمد (2014). تاريخ القانون. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- حلمي، سهير (2003). أسرة محمد علي. القاهرة: مكتبة الأسرة.
- حنا، نللي (2016). مصر العثمانية والتحولات العالمية. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- دولينا، نينل الكسندروفنا (1999). الإمبراطورية العثمانية. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- الرافعي، عبد الرحمن (1987). عصر إسماعيل (ج 1، 2). القاهرة: دار المعارف.
- الرافعي، عبد الرحمن (1989). عصر محمد علي. القاهرة: دار المعارف.
- رسلان، أنور أحمد (2009). فلسفة الوظيفة العامة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الرطيل، عماد عبد الرؤوف (د.ت). الطب والعلاج في مصر العثمانية وعهد محمد علي. القاهرة: دار الجمهورية.
- الزيدي، مفيد (2003). موسوعة التاريخ الإسلامي. سلطنة عمان: دار أسامة.

- سليمان، محمود محمد (1996). الأجانب في مصر. القاهرة: دار عين.
- سينويه، جيلبرت (2012). الفرعون الأخير محمد علي. بيروت: منشورات الجمل.
- شاكر، عبد الوهاب (2013). تاريخ البريد في مصر. مكتبة الإسكندرية.
- الشبكشي، صالح (1969). العلاقات الإنسانية في الإدارة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- شلبي، أحمد (د.ت). موسوعة النظم والحضارة الإسلامية (7). القاهرة: دار النهضة العربية.
- شلبي، حلمي أحمد (1989). تاريخ المصريين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشيال، جمال الدين (1951). تاريخ الترجمة والحركة الحديثة في عصر محمد علي. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الشيال، جمال الدين (2017). رفاعة الطهطاوي. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.
- صبحي، محمد خليل (1939). تاريخ الحياة النيابية. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- صبري، محمد (1996). تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الطماوي، سليمان (1960). علم الإدارة العامة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية.
- طوسون، عمر (1934). البعثات العلمية في عهد محمد علي. الإسكندرية: مطبعة صلاح الدين.
- طوسون، عمر (1996). الجيش المصري البري والبحري. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- عبد الفتاح، عصام (2014). حكاية رجل سبق عصره. القاهرة: الشريف ماس.
- عبد الكريم، أحمد عزت (1938). تاريخ التعليم في عصر محمد علي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- عبد اللطيف، محمد الطيب (1982). تطور مفهوم الوظيفة العامة. مجلة التنمية الإدارية.
- عماري، دليلة (2015). الإصلاحات العثمانية (رسالة ماجستير). جامعة الدكتور يحيى فارس.
- العيسوي، هانم (2019). الإدارة التشاركية. الإسكندرية: مركز ليفانت.
- غربال، محمد شفيق (2014). محمد علي الكبير. القاهرة: مؤسسة هنداوي.
- فراج، فراج سيد، وجمعة، حسين أنور (2010). ملامح البناء الاجتماعي. جامعة قناة السويس.
- القاضي، فؤاد محمد (1981). القيم الدينية في الوظيفة العامة. مجلة المدير العربي.
- قطب، اعتماد محمد (1973). تطور البيروقراطية في مصر. مجلة المال والتجارة، 5(52).
- كورخان، كارولين جوتييه (2015). العلاقات المصرية الفرنسية. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- لوقا، أنور (1991). إدريس أفندي في مصر. القاهرة: دار كتاب اليوم.
- لين بول، صوفيا (1999). حريم محمد علي باشا. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.

- المصري، أحمد محمد (1982). جوانب المشكلة الإدارية في مصر. مجلة إدارة الأعمال، 7(26).
- مصطفى، نادية محمود (1996). العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- مندل، م.ج، وجوردان، و.أ (2008). قيم الموظفين في مجتمع متغير. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ميخائيل، يواقيم (1899). تاريخ القانون في مصر. القاهرة: مطبعة مصر.
- هريدي، صلاح أحمد (1985). الحرف والصناعات في عهد محمد علي. الإسكندرية: دار المعارف.
- يانج، جورج (1996). صفحات من تاريخ مصر (5). القاهرة: مكتبة مدبولي.